

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: اقتصاد نقدي وبنكي
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
إعداد الطلبة:
تركي نعيمة
حاجي زوينة
تحت عنوان:

مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية
دراسة حالة - بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. سعودي عبد الصمد
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. قشي حبيبة
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. سراي صالح

السنة الجامعية : 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي

أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدِي وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿

النمل: ١٩

فجر

شكر وتقدير

قال الله تعالى: {ولئن شكرتم لأزيدنكم} سورة إبراهيم الآية (07)

الحمد والشكر أولا واخيرا لله عز وجل نحمده كثيرا على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع وعلى كل النعم التي أنعمها علينا فالحمد لله عز وجل

الذي ألهمنا الصبر والثبات ومدنا بالقوة والعزم على موصلة مشورانا الدراسي. نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة الفاضلة قشي حبيبة، التي تبنت الإشراف

على عملنا بصدر

رحب ولم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة وصبرها معنا خلال إنجاز هذه المذكرة، متمنين لها الصحة والعافية.

ونتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

ونشكر كل من ساعدنا في هذا العمل من قريب أو بعيد.

ونسأل الله تعالى أن يزيدنا فهما صالحا ويرزقنا العلم النافع وأن يجعل أعمالنا

جميعا سالحة وخالصة لوجهه الكريم إنه على كل شيء قدير

والحمد لله الذي فضله تتم الصالحات.

• تركي نعيمة

• حاجي زوينة

إهداء



أولاً لك الحمد ربي على كثير فضلك وجميل عطائك وجودك الحمد لله ربي ومهما حمدتك

فلن نستوفي حمدك والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

الى ذلك الحرف اللامتناهي من الحب والرقّة والحنان،

الى التي بحنانها ارتويت وبدفئها احتमित وبنورها اهتديت وببصرها اقتديت ولحقها ما وفيت،

إلى من يشتهي اللسان نطقها وترفرف العين من وحشتها والتي كانت تتمنى رؤيتي وأنا احقق هذا النجاح،

و شاء الله أن يأتي هذا اليوم أهدي هذا العمل إلى **أمي الغالية** اطال الله في عمرها.

إلى درعي الذي به احتमित وفي حياتي به اقتديت، والذي شق لي بحر العلم والتعلم،

إلى من احترقت شموعه ليضيء لي درب النجاح ركيزة عمري و صدر أمانى وكبريائى وكرامتى، **أبي الغالي**

أطال الله في عمره.

الى من يذكرهم القلب قبل ان يكتب القلم الى من قاسموني حلو الحياة ومرها تحت السقف الواحد

إخوتي وأخواتي وكل عائلتي.

الى أحسن من عرفني بهم القدر الأصدقاء والصديقات القدامى وأصدقاء الدراسة،

وإلى كل من ساعدني من قريب او بعيد،

إلى كل أساتذتي في مسيرتي العلمية،

إلى كل من علمني حرف وأخذ بيدي إلى طريق العلم والمعرفة.

* زوينة حاجي



إهداء

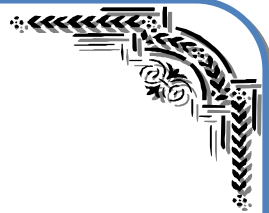


الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد
الحمد لله الذي وفقني لتتمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح.
بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكرمين حفظهم الله وأدامهم نورا لدربي،،
إلى دعمي في الحياة وأعز ما أملك كل أفراد عائلتي...
إلى كل من ساعدني من قريب وبعيد..
إلى كل من لهم أثر على حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلبي..
إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهن..

* تركي نعيمة



فهرس المحتويات

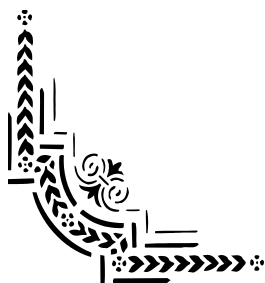


فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر
	إهداء
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ - ج	مقدمة
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية وتمويل المشاريع الاستثمارية	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.....
06	المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية.....
07	المطلب الثاني: أهمية وخصائص البنوك التجارية
08	المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية.....
09	المطلب الرابع: وظائف وخدمات البنوك التجارية
11	المبحث الثاني: ماهية تمويل المشاريع الاستثمارية.....
11	المطلب الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية.....
11	المطلب الثاني: تعريف التمويل وأهميته
12	المطلب الثالث: طرق تمويل المشاريع الاستثمارية.....
14	المطلب الرابع: مراحل تمويل الاستثمار
16	خلاصة الفصل الأول.....
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة BADR	
18	تمهيد.....
19	المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة المسيلة" <i>BADR</i>

19	المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة المسيلة".....
19	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....
21	المطلب الثالث: مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....
24	المبحث الثاني: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية
24	المطلب الأول: أنواع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة المسيلة"
25	المطلب الثاني: سير عملية القروض والضمانات المشروطة من قبل البنك.....
26	المطلب الثالث: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف الوكالة المسيلة BADR (2015/2020).....
31	خلاصة الفصل الثاني.....
33	الخاتمة
36	قائمة المصادر والمراجع
39	الملاحق
42	الملخص

قائمة الجداول والأشكال



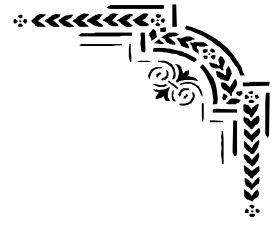
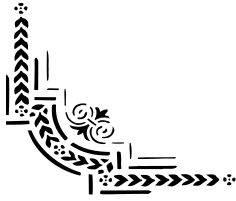
قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
27	نسبة ومبالغ التمويل الخاصة بالمشروع	(01)
27	الميزانية المالية المختصرة لخمس سنوات متتالية	(02)
28	تطور مؤشرات التوازن المالي لخمس سنوات	(03)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
21	الهيكـل التنظيمي لوكالة المسيلة BADR	(01)
28	تطور رأس المال العامل FRNG خلال 5 سنوات	(02)
29	تطور احتياج رأس المال العامل BRFG خلال 5 سنوات	(03)
30	تطور الخزينة TN خلال 5 سنوات	(04)

مقدمة



مقدمة:

يعرف العالم تقدماً كبيراً في المجال المالي، بما في ذلك المؤسسات المالية، وتعد الهياكل المالية لأي دولة مقياساً لتقدمها أو تأخرها، نظراً لما لها دور كبير في تنشيط الاقتصاد الحيوية التي تلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ازدادت أهمية البنوك التجارية في العصر الحديث باعتبارها أداة استثمارية هامة في التنمية، من خلال تمويل المؤسسات ورجال الأعمال للقيام بالمشاريع الاستثمارية، ونظراً لما تلعبه في تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي.

ويعد تمويل المشاريع الاستثمارية من أصعب العمليات، لأنها تتوقف على مدى فعاليتها في التنمية، من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف، وتتم عملية التمويل إما عن طريق قروض الاستغلال الموجهة لتمويل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة، أو عن طريق قروض الاستثمار الموجهة لتمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة.

1- الإشكالية:

بناءً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

"كيف تساهم البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟"

2 - الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يتوجب علينا الإجابة الأسئلة الفرعية التالية:

- 1) ما مفهوم البنوك التجارية؟
- 2) ما المقصود بالمشاريع الاستثمارية وما طرق تمويلها؟
- 3) هل يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

3 - الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- 1) البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بتلقي الودائع وإعادة إقراضها، وتكمن أهميتها في تحقيق التنمية ووظيفتها منح الائتمان.
- 2) المشاريع الاستثمارية هي مشاريع يقوم بها المستثمرون من أجل استثمار أموالهم وتحقيق الربح، ومن طرق تمويلها القروض البنكية.

(3) نعم يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية.

4- أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

الأسباب الشخصية:

- الميول الشخصي للموضوع.
- الرغبة بالعمل في ميدان البنوك

الأسباب الموضوعية:

الموضوع يعالج التمويلات التي يمنحها البنك لأصحاب المشاريع التي تجد صعوبة الحصول على الأموال اللازمة من مختلف المصادر المالية.

5- أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في:

- التعرف على البنوك التجارية وأهميتها؛
- رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية؛
- التعرف على مراحل منح وتسير القروض الاستثمارية.

6- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تحريك وتفعيل الدورة الاقتصادية من خلال عمليات التمويل التي تقوم بها.

7- منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى نتائج مقنعة والإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

8- الدراسات السابقة:

دراسة حنان قد، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012-2016. انطلقت الباحثة من الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟** وتوصلت الى النتائج التالية:
يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR على مجموعة من الإجراءات والتدابير لمنح القروض وهذا لتفادي خطر عدم استيراد مستحقته، حيث قام بتمويل نسبة معتبرة من المشاريع الاستثمارية لهذه المنطقة، والجدير بالذكر أن هذه المشاريع تنشط في جميع القطاعات دون استثناء.

دراسة خالد معوش، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2012-2016. انطلق الباحث من الاشكالية التالية: ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟ وما واقع ذلك في بنك بدر؟ وتوصل للنتائج التالية:

-سمح تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل برنامج التشغيل بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لأن التمويل المتوفر من البنوك التجارية غير كافي لتلبية الاحتياجات التمويلية لمثل هذه المشاريع.

-وفقا لوضعية النظام المالي نجد أن أصحاب المشاريع الاستثمارية مرغمة على الاعتماد على القروض البنكية والالتزام بكافة الشروط التي تقرضها رغم عدم رضا أصحاب هذه المشاريع عن خدماتها.

3 عبد الله بن حوة، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2020-2021.

انطلق الباحث من الإشكالية: ما دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟، ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- صعوبة الحصول على القروض البنكية مع طول مدة دراسة الملفات مما انعكس وبنعكس على تأخر إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للذين حصلوا على هذه القروض.

- الضعف الملحوظ الذي تشهده الجزائر في مجال الإعلام والاتصال مقارنة مع الدول المتقدمة.

10 - صعوبات الدراسة :

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في:

- صعوبة الحصول على المراجع.
- عدم وجود علاقة تواصل بين المؤسسة الجامعية والبنوك.

11- هيكل الدراسة:

قسمنا بحثنا إلى فصلين، بحيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للبنوك التجارية والمشاريع الاستثمارية، من خلال مبحثين، المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية والمبحث الثاني: ماهية تمويل المشاريع الاستثمارية، أما الفصل الثاني تناولنا فيه الجانب التطبيقي بعنوان مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" في تمويل المشاريع الاستثمارية.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول البنوك التجارية
في تمويل المشاريع الاستثمارية

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية؛

المبحث الثاني: المشاريع الاستثمارية.

تمهيد:

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في الأنظمة الاقتصادية والمالية من خلال تعبئة المدخرات الكافية وتوزيعها على الاستثمارات المختلفة، وتعتبر البنوك التجارية مؤسسة من المؤسسات المالية الحيوية التي تلعب دورا هاما في دفع عجلة وتنمية أي اقتصاد من اقتصاديات الدول، فقد أصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها كأداة استثمارية تلعب دورا هاما في عمليات التمويل من خلال قيامها بمنح القروض للزبائن من مؤسسات ورجال الأعمال للقيام بالمشاريع الاستثمارية، حيث تعتبر هذه الأخيرة أساس النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والجزئي وعموده الفقري.

وخلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية؛

المبحث الثاني: المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

لقد احتلت البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة مكانة هامة في المنظومات الاقتصادية حيث اعتمدت البنوك التجارية أوعية ادخارية كبيرة وقنوات رئيسية للتمويل وقد تعددت أنواعها فتعددت تعاريفها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

تعرق البنوك التجارية على أنها تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز تقدم للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصير الأجل وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل.¹

كما تسمى البنوك التجارية بنوك الودائع وتحترف أساسا عمليات قبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو بعد اجل معين وعمليات الإقراض لأجل قصير وهي تقوم فضلا عن ذلك بعمليات أخرى عديدة مثل: فتح الحسابات المصرفية بأنواعها، والنقل أو التحويل المصرفي، وفتح الاعتمادات المصرفية بأنواعها، والتعامل على الأوراق التجارية وخصمها والعمليات الواردة على البضائع وخاصة عمليات التجارة الخارجية والكفالة المصرفية بأنواعها.

أحيانا تخصص البنوك التجارية، كأن يتخصص بنك في خصم الأوراق التجارية ويسمى عندئذ بنك الخصم وكأن يتخصص البنك في قبول الكمبيالات ويسمى عندئذ بنك القبول.²

البنك التجاري هو مؤسسة مالية له القدرة دون غيره من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى على التأثير في عرض النقود أو كمية وسائل الدفع من خلال إمكانيتها في خلق الائتمان المصرفي.³

يعرف قانون النقد والقرص في مادته 114، البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة من 110 إلى 113 وهي : جمع الودائع من الجمهور، منح القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة.⁴

¹ أكرم حداد مشهور هذلول، النقود والمصاريف ومدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2008، 144-145.

² عبد الفضيل محمد احمد، الأوراق التجارية وعمليات البنوك، ادارة النهضة العربية، سنة 1999، ص 376.

³ رمضان زيادة سليم ومحفوظ احمد جودة: إدارة البنوك، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 1996 ص8.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3، القانون 01/88، الصادر بتاريخ 13 جانفي 1988.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص البنوك التجارية

أولاً: أهمية البنوك التجارية

- تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي¹:
- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاتنين؛
 - بدون البنوك تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة في مشروع واحد؛
 - يمكن للبنوك نظراً لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛
 - إن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً مما يقلل الطلب على النقود؛
 - بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛
 - تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطر.

ثانياً: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص أهمها:²

- 1- تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعاً لحاجة السوق النقدي غير أن هذا التعدد لا يلغي إمكانية التركيز للبنوك التجارية في النظام الرأسمالي.
- 2- تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه وذلك من خلال لجنة المراقبة على المصارف إذا لا تكتفي بالرقابة التوجيهية فقط بل تفرض على البنوك التجارية أحكاماً واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات الجنائية أو المدنية.
- 3- يتمثل هدفها الأساسي في تحقيق الربح حيث أن البنوك التجارية غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات إذا أنها تعتبر مؤسسات رأسمالية هدفها تحقيق أكبر قدر ربح ممكن بأقل تكلفة ممكنة.

¹ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 13-14.

² نورة نويوة، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة-الجزائر، سنة 2017-2018، ص 12.

4- تتمثل السمة الأساسية للبنوك التجارية في قدرتها على خلق الائتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود نقودا دفترية أي نقودا مصرفية.¹

5- قبول الودائع الجارية تحت الطلب والتي يتم سحبها في أي وقت وبأي قدر كان في حدود مبلغ الوديعة وحيث تعتبر الودائع الجارية هذه أحد أشكال النقود إذ أن عرض النقد في الاقتصاد يتضمن نقود وودائع الطلب حيث يتم سحب هذا النوع من الودائع باستخدام الشيك.²

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية:

تقسم البنوك التجارية من حيث ممارستها لأعمالها إلى:³

1- **البنوك التجارية ذات الفروع**: هي المصارف التي تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد أو أكثر من مكان، وتدار من خلال مركز رئيسي للبنك بواسطة مجلس إدارة واحد، حيث تقوم الفروع بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي وغيرها من العمليات المصرفية.⁴

2- **البنوك التجارية ذات الفروع**: تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد أو أكثر من مكان وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي للبنك، حيث تقوم الفروع بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي وغيرها من العمليات المصرفية.

3- **البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة**: تتم الخدمات المصرفية في مثل هذه البنوك من خلال بنك موجود في مكان واحد، يعتبر هذا النوع شائعا في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العرف والقانون والقدرة على مقابلة حاجات العملاء.

تطورت البنوك بدورها فظهرت البنوك التجارية ثم البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال ثم ظهر البنك المركزي.

4- **البنوك الاستثمارية**: هي مؤسسات وسيطية تقوم بتجميع الأموال، من المساهمين أو من خلال طرح السندات في السوق المالي، ووضعها تحت تصرف المستثمرين بمنحهم التمويل طويل الأجل في العادة.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 322.

² فليح حسن خلف، النقود التجارية، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2006، ص 322.

³ محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة، ط2 وعمان، 2014، ص 107-109.

⁴ محمد شايب، أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2007، ص 44.

5- **بنوك الأعمال:** هي البنوك التي تقدم خدمات عديدة مثل: قبول الكمبيالات، وإصدار الأوراق المالية وتقديم الاستشارات للمشروعات والمصارف المختلفة في المجال النقدي والاقتصادي والاندماج.

6- **البنوك المتخصصة:** هي البنوك المتخصصة في منح الائتمان لنوع محدد من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية والزراعية والصناعية مما أدى التطور الاقتصادي إلى ظهور نوعين جديدين من البنوك هما:

6-1 **البنوك الشاملة:** هي البنوك التي لم تعد تتقيد بالتعامل مع نشاط معين أو في إقليم معين وأصبحت تحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف الأنشطة.

6-2 **البنوك الإلكترونية:** هي البنوك التي تعمل بالكامل من خلال الانترنت حيث تتم المعاملات و العلاقات فيها من خلال الوسائل الإلكترونية وليس اللقاء المباشر وتعرف هذه البنوك باسم البنوك الافتراضية.¹

7 **-البنوك الإسلامية:** هي مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من افراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار قواعد مستقرة للشريعة الاسلامية، وبما يخدم شعوب الامة ويعمل على تنمية اقتصادياتها.²

8- **البنوك المركزية:** إن تطور البنوك التجارية أدى إلى إلقاء العائق على كامل الدولة لحماية أموال المودعين فيها بشكل خاص وحماية الاقتصاد بشكل عام، وهذا بدوره دفع الحكومات إلى إنشاء بنوك لها للقيام بهذه المهمة سميت بالبنوك المركزية أو بنوك الدولة، حيث تقوم بالوظائف التالية: -إصدار النقود

- بنك الحكومة؛

- بنك البنوك؛

- الرقابة على الائتمان المصرفي؛

- البنك المركزي كمصرفي للبنوك التجارية.

المطلب الرابع: وظائف وخصائص البنوك التجارية

إن البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية تتعامل بالائتمان قصير الأجل وتتلقى الودائع الجارية في الغالب ولكن البنك التجاري لكي يجلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين (أفراد-مؤسسات) يوفر الكثير من الخدمات المصرفية بما يتوجب واحتياجاتهم وتتمثل هذه الوظائف والخدمات فيما يلي³:

1 دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، سنة 2018، ص 7.

² محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية (إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995)، ط2، ص 17.

³ عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص ص 15-17.

1-تلقّي أو قبول الودائع: تتلقّي البنوك التجارية الودائع وتقبلها من مختلف الجهات والودائع أنواع منها:

(أ) ودايع جارية: هي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار وفي أي وقت.

(ب) ودايع لأجل: وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة والمتفق عليها مسبقا بين البنك والمودع.

(ج) ودايع باخطار: وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته، أو يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها.

2-تقديم القروض: البنوك التجارية تقدم قروض لمحتاجيها وهي على نوعان:

1)قروض بدون ضمان تمنح للمتعاملين الرئيسيين مع البنك كونه متأكد من مركزهم المالي لأنه في الأصل البنك التجاري لا يقدم قروض دون ضمان.

2)قروض بضمانات مختلفة يمكن ذكر منها مما يلي:

قروض بضمان سلع مختلفة- قروض بضمان أوراق مالية- قروض بضمان شخصي... الخ.

3-التعامل بالاعتمادات المستندية:

ويتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية، حيث بموجبها يتم تسوية الالتزامات فيما بين المستورد والمصدر عن طريق انتقال مبالغ السلع المستوردة من حساب المستورد في الداخل إلى حساب المصدر في الخارج ويتم ذلك بين البنوك بتقديم الوثائق الخاصة بالبضاعة موضوع الصفقة (كوثائق الشحن-التأمين- الرسم الجمركية- فواتير البضاعة... الخ).

4-التعامل بالأوراق المالية والتجارية:

البنوك التجارية قد تتدخل بئنه أو مشتريه للأوراق المالية في السوق المالي سواء لحسابها أو لحساب وصالح متعاملها، كما يمكن أن تقوم بخصم الأوراق التجارية وتحصيلها لصالح عملائها.

بالإضافة إلى:¹

-تحويل نفقات السفر السياحية وإصدار صكوك المسافرين والاعتمادات الشخصية؛

-إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معه؛

-تأخير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات القيمة والمهمة.

¹ محمد توفيق ماضي، إدارة جدولة المشاريع، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 15.

المبحث الثاني: المشاريع الاستثمارية

المطلب الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية

هناك عدة تعريفات أعطيت للمشاريع الاستثمارية نذكر منها:

التعريف الأول: يعرف المشروع الاستثماري على أنه مجهود يتم بهدف إنجاز محدد لمرة واحدة وذو طبيعة خاصة لا تتكرر بنفس الصورة ويتم إعادة إنجاز هذا المشروع من خلال فترة زمنية محددة وفي حدود ميزانية موضوعية غالبا ما تكون كبيرة نسبيا.

التعريف الثاني: كما يعرف على أنه مجموعة من المساهمات المتلى ذات الطابع الاستثماري والقائمة على أساس تخطيط قطاع إجمالي ومترايط الذي يمكننا من استغلال الموارد البشرية والمادية التي بدورها تؤدي إلى تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي بصفة محددة كما يجب أن يتحدد عناصر المشروع بدقة وذلك من حيث طبيعة ومكان وزمان القيام به.¹

التعريف الثالث: المشروع الاستثماري هو اقتراح بتخصيص قدر الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا.²

المطلب الثاني: تعريف التمويل وأهميته

أولا: تعريف التمويل: يوجد عدة تعريفات للتمويل منها:

التعريف الأول: هو مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل.³

التعريف الثاني: التمويل هو وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية من خلال الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها وبذلك فالتمويل هو توفير الأموال اللازمة بغرض القيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها ويختص بالجانب النقدي وليس السلع والخدمات.⁴

¹ سيرين خالد، وادي عبد الملك: دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة البويرة، الجزائر، سنة 2020/2019، ص 41.

² محمد ساحل، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، ص 23.

³ محمد الفاتح محمد البشير المغربي، إدارة التمويل المصرفي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2017، ص 7.

⁴ عبد القادر خليل، الاقتصاد البنكي مدخل معاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، المدية، 2016، ص 9.

التعريف الثالث: هو إمداد الأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها كذلك توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام.¹

ثانيا: أهمية التمويل: تتمثل أهمية التمويل فيما يلي:²

- توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات حاجتها إليها؛

- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة؛

- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة؛

- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة؛

- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية؛

- توفير السكن والعمل.... الخ.

المطلب الثالث: طرق تمويل المشاريع الاستثمارية

تعتبر البنوك التجارية كمول رئيسي للمشاريع الاستثمارية في الجزائر وذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالية ومن هنا تصنف القروض حسب طبيعة نشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.³

1- قروض الاستغلال: هي القروض الموجهة لتمويل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي غالبا لا تتعدى 12 شهرا في:

1-1- إتمادات الصندوق: هو اتفاق في مدة زمنية محددة يتعهد بموجبه البنك بوضع مبالغ تحت تصرف الشخص، وقد يتفق على أن يسحب المستفيد هذه المبالغ دفعة واحدة أو على دفعات متتالية وقد يأخذ فتح الاعتماد شكلا بسيطا أو شكل حساب الجاري وتأخذ اعتمادات الصندوق عدة أشكال هي:

أ- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض قصيرة جدا معطاة لتحقيق صعوبات السيولة المؤقتة وعادة لا تتجاوز بضعة أيام.

- وتعتبر قروض لمواجهة صعوبات السيولة المؤقتة التي تعترض المؤسسة بسبب الاختلال البسيط بين الإيرادات والنفقات الناتج عن وصول مواعيد استحقاق الفواتير المسحوبة على المؤسسة، يسمح البنك في هذه الحالة للمؤسسة بسحب مبلغ يزيد عن رصيدها الدائن لفترة محددة، أي تلك التي يبقى فيها الحساب مدينا

1 محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات التمويل وأثرها على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، 2017، ص 30.

² نفس المرجع (5) ص 34.

³ حياة نجار، مليكة زغيب، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، "الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 7 و 8 ديسمبر 2004، ص 163، 162.

ينبغي على البنك مراقبة استعمالات هذه القروض لأن الاستعمال المتكرر له والذي قد يتجاوز الفترة العادية المسموح بها قد يحوله إلى مكشوف ويزيد من احتمالات ظهور الأخطار المرتبطة بتجميد أموال البنك.¹

ب- **الكشف البنكي**: تستفيد منه المؤسسة التي تسجل نقصا في الخزينة ناجما عن كفاية رأس المال العامل، ومدته قد تصل إلى سنة وهو يعنى المبلغ الذي يسمح للبنك لعملية سحب ما يزيد عن رصيده الجاري.

ت- **قرض الموسم**: وهو قرض على الحساب الجاري قد يمتد إلى أكثر من 9 أشهر، ويستخدم لتمويل نشاط موسمي لمؤسسة معينة، حيث يوجه لسد حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي.

ث- **القروض بالالتزام**: في هذه الحالة لا يتم تقديم المبالغ المالية للمؤسسات بصورة مباشرة وإنما إعطاء ثقة للبنك فقط، حيث يتمثل القرض في الضمان الذي يقدمه البنك للعملية لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، ويكون البنك على إعطاء الأموال، إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته.²

2- **قروض الاستثمار**: هي تلك القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة.

- هي قروض تمنح لتمويل الأصول الثابتة وقروض لتدعيم الطاقة الإنتاجية ك شراء المعدات، المواد الخام للإنتاج.³

2-1- **قروض متوسطة الأجل**: توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي تتجاوز مدة استعمالها 7 سنوات مثل: الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، بحيث لا يجب أن تتجاوز مدة الأصل الممول مدة القرض، ونظرا لطول المدة فالبنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال.

❖ ويمكن التمييز بين نوعين من قروض متوسطة الأجل:

أ- **القروض غير القابلة للتعبئة**: هي القروض التي يكون فيها البنك مجبرا على انتظار سداد القرض لأنه لا يتوفر على إمكانية الخصم لدى المؤسسة مالية أخرى أو لدى مصدر الإصدار، وهنا تظهر المخاطرة بشكل أكبر (مخاطر أزمة السيولة) لتفادي هذه المخاطر يجب على البنك أن يحسن دراسة ملفات القروض.

ب- **القروض القابلة للتعبئة**: هي القروض التي تسمح للبنك الحصول على السيولة عند الحاجة إليها انتظار أجل استحقاق القرض الذي يمنحه، وذلك عن طريق إعادة وخصم هذا القرض لدى مؤسسة مادية أخرى أو لدى معهد الإصدار مما يسمح له بالتقليل من خطر تجميد الأموال لفترة طويلة.

¹ Gerard Afonsi, **pratique de gestion et d'analyse financières** les éditions d'organisation, Paris, 1984, P 360.

² حياة بخار، مليكة زغيب، مرجع سابق، ص 162، 163.

³ هيكال عجمي ورمزي ياسين أرسلان، والنقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 132.

2-2- القروض طويلة الأجل: يستند هذا النوع من القروض إلى مصادر خارجية طويلة الأجل في الغالب لتمويل كل الاحتياجات ذات طبيعة الدائمة للمؤسسات المستفيدة منها، وفي الغالب الأحيان لا يتجاوز التمويل 70% من مبلغ المشروع ، مدته تفوق 7سنوات وهي مرتبطة بإمكانيات المؤسسة المقترضة في التسديد أما الضمانات المطلوبة في هذا النوع من القروض فهي: الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الكفالة، الرهن الحيازي، وأحيانا الكفالة المصرفية.¹

المطلب الرابع: مراحل تمويل الاستثمار

إن المشروع الاستثماري يمر بعدة مراحل لتمويل الاستثمارات وهي كما يلي:

1-مرحلة ما قبل المشروع (الاستثمار)

1-1-مرحلة التحضير:

تبدأ هذه المرحلة بالتعرف على أفكار المشاريع التي تترجم وتعكس احتياجات أو وفرة المواد الطبيعية كما يمكن أن تصدر هذه الأفكار من النتائج المحصل عليها في المخبر أو أهمية استخدام الموارد البشرية المالية أو الطبيعية بعدما تتضح فكرة المشروع.

1-1-1-التعرف على أفكار المشروع

الغرض منها البحث والفرز لغرض الاستثمار أو البحث عن أفكار ذات أولوية اللازمة لتنمية المؤسسة أين تكون غير مقبولة في وقت لاحق.

1-1-2-دراسة ما قبل الاستثمار:

فور الانطلاق فيما يخص فكرة المشروع يجب اللجوء إلى دراسة أولية من أجل تحليل شرعية الفكرة ومصداقيتها وتقرير إذا كان من الأفضل التقدم في الإنجاز.

1-1-3دراسة الفعالية :

الهدف منها مقارنة ودراسة العوامل وتفصيل المتغيرات المتبقية في الدراسة ما قبل الفعالية باستعمال كل المعلومات التقنية الاقتصادية والمالية والتنظيمية الضرورية في القرار النهائي.

1-2-مرحلة التقييم:

تحتوي هذه المرحلة على حصر المعلومات والبيانات الخاصة بإقرار قابلية إلى الإنجاز حسب الاهتمامات التالية:

- الاهتمامات المالية الخاصة بأهداف المؤسسة.

¹ حياة نجار، مليكة زغيب، مرجع سابق، ص 162، 163.

- الاهتمامات الاقتصادية الخاصة بتقييم مزايا تكاليف المشروع من الأهداف الوطنية.
- تتصف هذه المرحلة بجمع المعلومات وإعداد البيانات والتحليل الخاصة بالعناصر الأساسية التي يبني عليها المشروع.¹

2-مرحلة الاستثمار:

في هذه المرحلة يتم تجسيد دراسات المشروع المتعلقة بإنجازه المادي التي تسبق بداية استغلاله، وتبدأ هذه المرحلة بإنجاز قرار المشروع في الاستثمار في هذه الفترة يمكن التمييز بين مرحلتين:

2-1مرحلة التخطيط:

هي مرحلة أولية مقيدة الإنجاز على طول مرحلة الاستثمار وله أهمية بالغة خاصة عند بلوغ الاستثمار مستوى متقدم من الإنجاز.

2-2مرحلة المفاوضات:

التفاوض وإمضاء العقود تعرفنا بالالتزامات المتعلقة بتحويل المشروع واكتساب التكنولوجيا ونوعية المواد والتجهيزات.

2-3مرحلة الإنجاز :

تعتبر آخر خطوة في مرحلة الاستثمار وتتضمن كل الخطوات التي تؤدي التجسيد المادي للمشروع، وتتطلب هذه المرحلة عمل متناسق بين مختلف النشاطات التي تسمح بالتنفيذ الفعلي والانطلاق في العمل.

3-مرحلة الاستغلال:

تصنف لثلاث مراحل وهي:

- انطلاق الأعمال؛
- الاستغلال
- الصيانة.

وفيهما تتجسد المراحل السابقة والتي فيها كذلك عملية تنفيذ الشروط الأساسي لنجاح المشروع.²

¹ زياد رمضان، الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن، 1997، ص 135.

² زياد رمضان، مرجع سابق، ص 138.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر البنوك التجارية خلية اساسية في النمو الاقتصادي للبلد من خلال الوظائف المتعددة التي تقوم بها فهي تلعب دور الوساطة المالية من خلال تلقي الودائع، إعادة إقراضها والقيام بعملية التمويل الذي بدوره يعتبر عنصر هام لنجاح المشاريع الاقتصادية واستمرارها، ومن أبرز عمليات التمويل التي تقوم بها البنوك التجارية هي تمويل المشاريع الاستثمارية إما عن طريق قروض الاستغلال، أو عن طريق قروض الاستثمار وذلك من خلال عدة مراحل.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة المسيلة"

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة BADR

المبحث الثاني: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية.

تمهيد:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتمتع بالاستقلال في التسيير، فهو يقوم بتقديم خدمات مختلفة، حيث يقوم بجمع الأموال الموقعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين بفائدة محددة من طرفه.

ويعد البنك من أهم البنوك التجارية الجزائرية وأكثرها شيوعا لامتلاكه فروعاً في جميع الولايات، ونظراً لأهمية المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد سنحاول في هذا الفصل الدراسة والتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة، من خلال مبحثين:

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة BADR؛

المبحث الثاني: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المسيلة

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة-BADR

تم إنشاء الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983، هذه المنطقة تتميز بسهولة الواسع واعتماد سكانها على الزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإعطائه دور أكثر في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضرورياتها وجود متخصصين في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة بالحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

- 1-المديرية: برأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى المدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة إذا يتولى تسيير برامج عمل البنك ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.
- 2-نيابة المديرية: نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل بنك BADR ووسائله وأعماله سيراً عادياً.
- 3-الأمانة العامة: السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك من وإلى البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير.

4-وظيفة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.

5-وظيفة الصندوق: تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة والعميل ويتكون هذا من صندوقين ثانويين: الأول خاص بالعملة الوطنية، والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

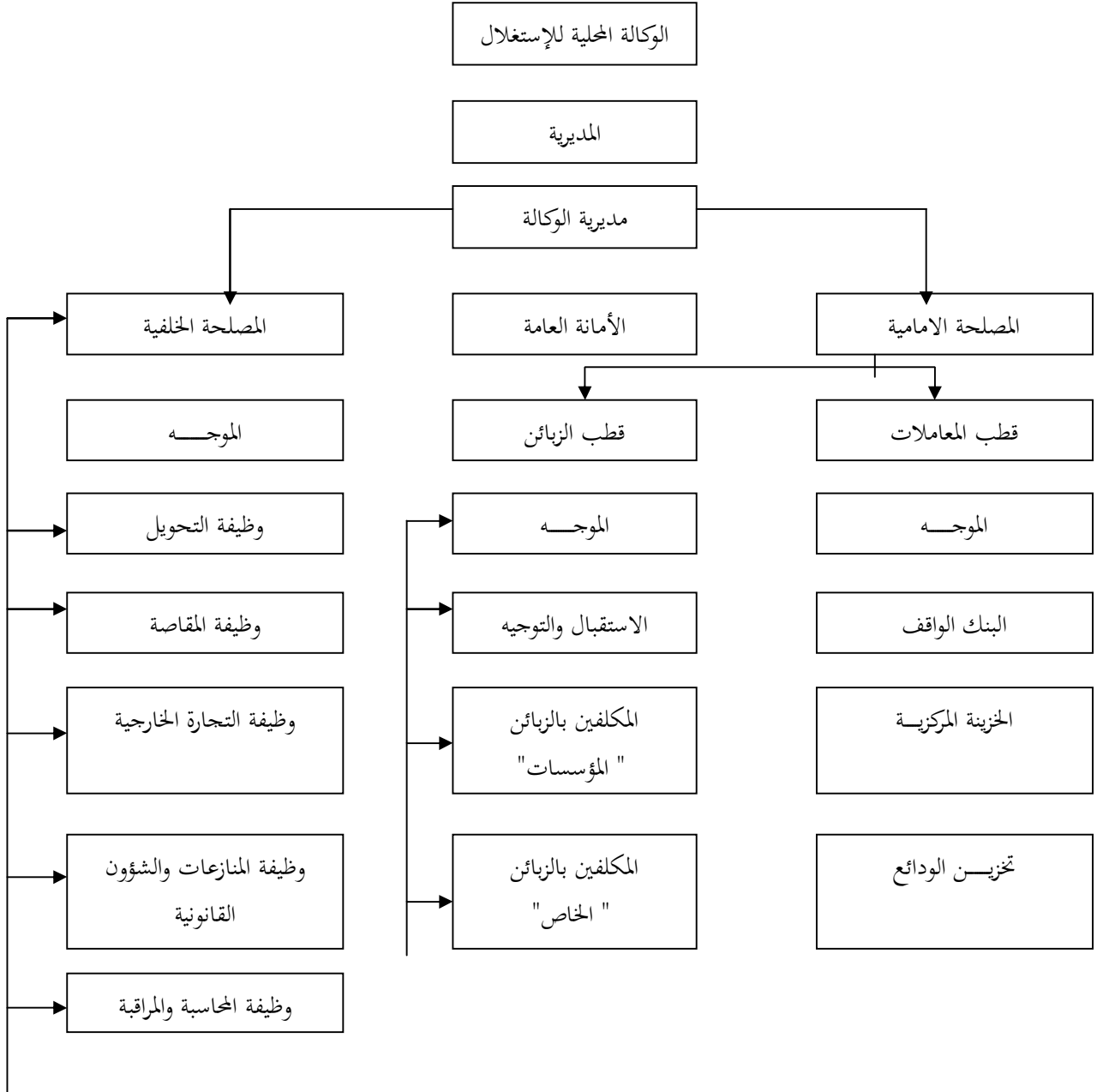
✓ فرع الشيك: يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعاً مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب.

✓ فرع التمويل: يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.

✓ غرفة المقاصة: في حال تحويل غير مباشر أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته، وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

- 6-وظيفة الحسابات: تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.
- 7-وظيفة القروض: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الشاملة والكاملة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وتتخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز القانوني للزبون بضمان استيراد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.
- 8-وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات: تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية وهي تسيير من طرف خبير في المحاكم.
- 9- وظيفة الاستغلال : تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات واكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية).
- 10-وظيفة المراقبة والميزانية: هذه المصلحة يسيروها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة والأجور والاعتمادات.

الشكل 01: يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة المسي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف بنك BADR .

المطلب الثالث: مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تتمثل المراحل التي تمر بها عملية منح القروض الاستثمارية من قبل البنك فيما يلي¹:

1- إعداد وتقديم ملف القرض الاستثماري

يبدأ ملف القرض الاستثماري أولاً بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن، حيث يقوم هذا بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون من أجل معرفة سبب طلب الزبون للقرض والمشروع

¹ معلومات مقدمة من مصلحة منح القروض بالبنك.

الذي سيقوم بإنجازه، بعدها يطلب الزبون إعداد ملف طلب القرض وذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض ويشتمل هذا الملف عدة بيانات من أجل التعرف على الزبون أكثر.

ويتكون ملف طلب القرض الاستثماري من الوثائق التالية:

1-1- الوثائق الإدارية والقانونية: والتي تتمثل في:

طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضع فيه المبلغ المطلوب وفيما يستخدمه إضافة إلى كل الوثائق الإدارية والقانونية، وإذا كان مشروعه في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيجب إحضار وثيقة تثبت ذلك (أنظر الملحق رقم 1 طلب تمويل).

2- الوثائق المحاسبية والجبائية: بالنسبة لطلب قرض الاستثمار تتمثل في:

✓ الميزانيات المحاسبية التقديرية لخمس سنوات المقبلة.

✓ الميزانية الافتتاحية.

وبالنسبة لطلب قرض الاستغلال تتمثل في: الميزانيات المحاسبية، جدول حساب النتائج والجداول الملحقة لثلاث دورات سابقة، أما بالنسبة للوثائق الجبائية وشبه الجبائية فيجب إحضار وثيقة عدم وجود أي التزام اتجاه مصالح الضرائب أو الضمان الاجتماعي لمدة لا تزيد عن 3 أشهر.

1-3 الوثائق المالية والتقنية (الدراسة التقنية - اقتصادية للمشروع):

وهي دراسة مفصلة لأبعاد المشروع من الناحية الاقتصادية أي المساهمة من خلال المنافسة في تحقيق التنمية الاقتصادية (الإنتاج-خلق مناصب شغل)

2- الدراسة الأولية للقرض:

بعد تقديم ملف القرض من عميل الوكالة البنكية بمجموعة المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزبون أو المنشأة وكذا من عقود الملكية أو الإيجار، نشاط الزبون ومختلف الوثائق المقدمة.

وإذا تمت هذه المراجعات في ظروف عادية وتضمن كل الإجراءات الواجب القيام بها وكانت نتائجها مرضية، يتم بعدها دراسة ملف طلب القرض وتحليل المعلومات المقدمة من قبل العميل تحليلا ماليا باستعمال الميزانيات المحاسبية التقديرية وجدول حسابات النتائج الموجودة بملف القرض، وذلك بتحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانيات المالية وحساب بعض النسب المالية.

3- المقابلة والمعاينة:

يقوم البنك بإرسال لجنة مكونة من 3 أعضاء (المدير، وموظفين من مصلحة القروض) لمعاينة مقر المشروع والاطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحديد محضر المعاينة والتوقيع عليه.

4-دراسة الضمانات المقدمة:

بالإضافة إلى وجود ثقة بين البنك وزيائنه المقترضين فلا بد من أخذ الحيطة والحذر في التعامل بمبالغ مالية ضخمة، لذلك فإن البنك يقوم بتقديم قروض مقابل ضمانات وينقسم الضمان إلى قسمين:

4-1-الضمانات الحقيقية (المادية): ويقصد بها وضع أملاك الزبون المقترض العقارية منها والمنقولة تحت الرهن لفائدة الوكالة، حيث أنه عند عجز الزبون عن التسديد وبعد إرسال إنذار إليه يتم الحجز على الأملاك الموضوعة تحت الرهن.

4-2-الضمانات الشخصية: وتتمثل في تدخل طرف ثالث (يختلف عن المقترض والبنك) ويتعهد بضمان تسديد القرض من طرف المقترض ويترتب عن هذا الضمان مطالبة هذا الشخص بالتسديد في حالة عجز المقترض عن ذلك.

المبحث الثاني: تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية
المطلب الثاني: أنواع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة¹
1-قروض الاستغلال:

هي قروض قصيرة الأجل، وهي قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال للمؤسسة المتكررة باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها (التخزين، التموين، التوزيع) وتأخذ هذه النشاطات للبنوك خاصة التجارية باعتبارها مؤسسة وظيفتها تحويل إيداعات جارية في أغلبها إلى قروض.

1-2-قرض الرفيق: وهو أحد قروض الاستغلال التي تمنحها الوكالة، وهو عبارة عن قرض موسمي يوجه لتمويل الموسم الفلاحي ومدعم 100%.

❖ والمستفيدون من هذا القرض هم: المزارعين والمربيين، على شكل فردي أو على شكل مجموعات أو

- رابطات أو اتحادات؛
- المزارع النموذجية؛
- المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات؛
- وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها.

2-قروض الاستثمار:

هي عبارة عن استراتيجية ذات مخاطر عالية جدا لذا غالبا ما يلجأ لها المستثمرون أصحاب الخبرة، وهي استراتيجية متوسطة أو طويلة المدى تستغرق على الأقل من 5 إلى 10 سنوات.

2-1قرض التحدي: هو قرض استثماري يوجه لأصحاب الأراضي الذين يملكون عقود ملكية أو عقود امتياز.

❖ ومن الامتيازات المتعلقة عند الحصول على قرض التحدي:

- إذا كانت مدة السداد 5سنوات أو أقل تتحمل الوزارة الفائدة؛
- يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1% عند السداد بين السنة 6والسنة 7؛
- على المستفيد من القرض دفع فائدة 3% عند السداد من السنة 8والسنة 9؛
- إذا دام المشروع أكثر من 10 سنوات يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة.

3-القروض الخارجية:

قد تكون لبعض المؤسسات عمليات خارجية مثل عملية تصدير واستيراد، لذا تلجأ إلى القروض الخارجية والتي تأخذ الأشكال التالية:

- قرض المشتري؛
- قرض المورد؛

¹ معلومات مقدمة من مصلحة منح القروض بالوكالة.

- قروض مالية؛

المطلب الثاني: سير عملية القروض والضمانات المشروطة من قبل البنك

أولاً: سير عملية القروض

إن عملية منح القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات متعددة وطويلة الأمد، حيث تكون هناك متابعة دقيقة للملف من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية، الاجتماعية. تمر هذه العملية بعدة مراحل أساسية أهمها:

1-مرحلة الاستقبال: حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات:

1-1-إستلام الملف: يتكون الملف مما يلي:

✓ إذا كان المقترض شخصاً معنوياً كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:

-طلب خطي؛

-نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية (الهوية)؛

-وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية؛

-شهادة العمل أو شهادة أخرى؛

-دراسة تقنية أو اقتصادية للمشروع.

✓ أما إذا كان المقترض شخص معنوي (مؤسسة) فأهم الوثائق المطلوبة هي:

-طلب خطي؛

-نسخة من السجل التجاري مصادق عليه؛

-عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع؛

-رقم التسجيل في إدارة الضرائب مع ضرورة وجود 3 نسخ من الملف حيث:

(1) نسخة للمكلفين بالقروض.

(2) نسخة بالمجمع الجهوي للأشغال.

(3) نسخة للإدارة العامة.

1-2-التحقيق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.

1-3-تسليم ورقة لطلب القرض تبلغه بوصول الملف كاملاً.

2-مرحلة الدراسة: بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفق ما يلي:

1-2-قائمة مكونة من فقرات: لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية، مالية).

2-2-دراسة تحليلية: عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج إلخ).

2-3-تحديد نوع القرض على أساس طلب الزبون وملفه.

2-4-تحديد قيمة القرض:

- إذا كان المبلغ أقل أو يساوي 2500000 دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.

- إذا كان المبلغ محصور ما بين 2500000 دج و50000000 دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال.

- إذا كان المبلغ أكبر تماما من 50000000 دج الدراسة تتم على مستوى الإدارة العامة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي هو حقوق دراسة ملف حيث إذا كان:

- قرض متوسط أو طويل الأجل يدفع 10000 دج؛

- قرض قصير الأجل يدفع 200 دج.

3-مرحلة اتخاذ القرار:

3-1-حالة رفض الملف: يعاد الملف لصاحبه.

3-2حالة الموافقة على طلب القرض: يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل.

ثانيا: الضمانات المشروطة من قبل البنك

• تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

1-الضمانات الحقيقية: تضم ما يلي:

1-1-الرهون العقارية: وثائق عقود الملكية، شهادات سلبية، تقرير خبرة من أجل تحديد القيمة الحالية للعقار من قبل خبير متعاقد البنك.

1-2-الرهون المنقولة: وثائق تثبت ملكية المنقول وتقرير الخبرة.

2-الضمانات الشخصية: تكون في شكل كفالات، بحيث الشخص المفوض بالكلفة على الشخص الآخر يملك على الأقل سجل تجاري.

3-الضمانات المالية: تتمثل في الأوراق المالية، مثل: سندات الصندوق أو رهن الأسهم.... إلخ.

المطلب الثالث: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف وكالة المسيلة {2015-

2020}.BADR

أولا: تقديم المشروع

يتمثل نشاط المشروع في إنشاء مؤسسة متخصصة في الشمين الصناعي للدواجن، والتفريخ الصناعي للبيض، فقدرت تكلفته ب 1735000000 دج منها 523450864 دج يتكفل بها صاحب المشروع (30%) أما ما قيمته 1211459136 دج يأخذ شكل قرض بنكي (70%) كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: نسب ومبالغ التمويل الخاصة بالمشروع.

المبلغ	النسبة	البيان
523450.864	30%	المساهمة الشخصية
12211459.136	70%	قرض البنك
1.795.000.000	100%	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة منح القروض بالوكالة.

ثانيا: الضمانات المقترحة

- رهن الأرضية؛
- رهن العتاد والتجهيزات؛
- الكفالة الخاصة بالشركاء؛
- تفويض عقد التأمين متعدد المخاطر لصالح البنك.

ثالثا: دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة

وذلك من خلال إعداد الميزانية المختصرة للمؤسسة وكذلك تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال حساب بعض المؤشرات {2015-2020}.

الجدول رقم 02: الميزانية المالية المختصرة لخمس سنوات متتالية:

الوحدة النقدية: دينار جزائري.

جانب الأصول

الأصول	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
أصول ثابتة	1487105016	1445418397	1403731765	1362045140	1320358515
أصول متداولة	364733245	537987816	469228587	402140320	335448554
المجموع	1851838261	1983406207	1872960352	1764185460	1655807069

جانب الخصوم

الخصوم	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الخاصة	119338270	256436237	386438867	517110786	650245550
الديون طويلة الأجل	1739873374	1732500000	1490208173	1247916346	1005624518
الديون قصيرة الأجل	0	0	0	0	0
المجموع	1859211644	1988936237	1876647040	1765027132	1655870068

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك.

رابعاً: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

الهدف من هذه المؤشرات رؤية مدى تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة وهذا الاخير متعلق بالمقابلة بين الاستخدامات والموارد للمؤسسة، ومن بينها:

- رأس المال العامل FRNG: الموال الدائمة - الأصول الثابتة.
- احتياج رأس المال العامل BFRG: قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق.
- الخزينة TN: رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل.

الجدول رقم 03: تطور مؤشرات التوازن المالي لخمس سنوات.

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
FRNG	364733245	537897816	469228587	402140320	335448554
BFRG	358075000	530254900	460719872	392412394	325033705
الخزينة TN	6658245	7642916	8508715	9727926	10414849

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم 02.

التعليق:

من خلال ما هو مبين من معطيات مالية في الجدول، نلاحظ تحقيق المؤسسة للتوازن المالي، حيث أن مؤشرات التوازن المالي كلها محققة وهي:

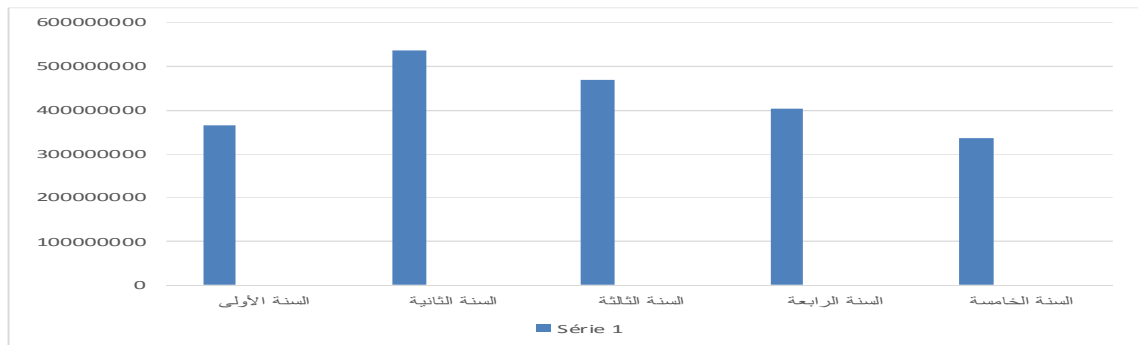
(1) $Frng > 0$ نلاحظ بأن رأس المال العامل الإجمالي يبدأ في تناقص بداية من السنة الثانية ولكن بمعدل

أكبر من تناقص الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (Bfrg) وهذا ما جعل الخزينة موجبة وفي تزايد مستمر.

(2) $Frng > Bfrg$.

(3) $Tn > 0$ المؤسسة تحقق فائضا ماليا وبالتالي التوازن المالي.

الشكل 02: تطور راس المال العامل FRNG خلال خمس سنوات.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول 03 أعلاه.

التعليق:

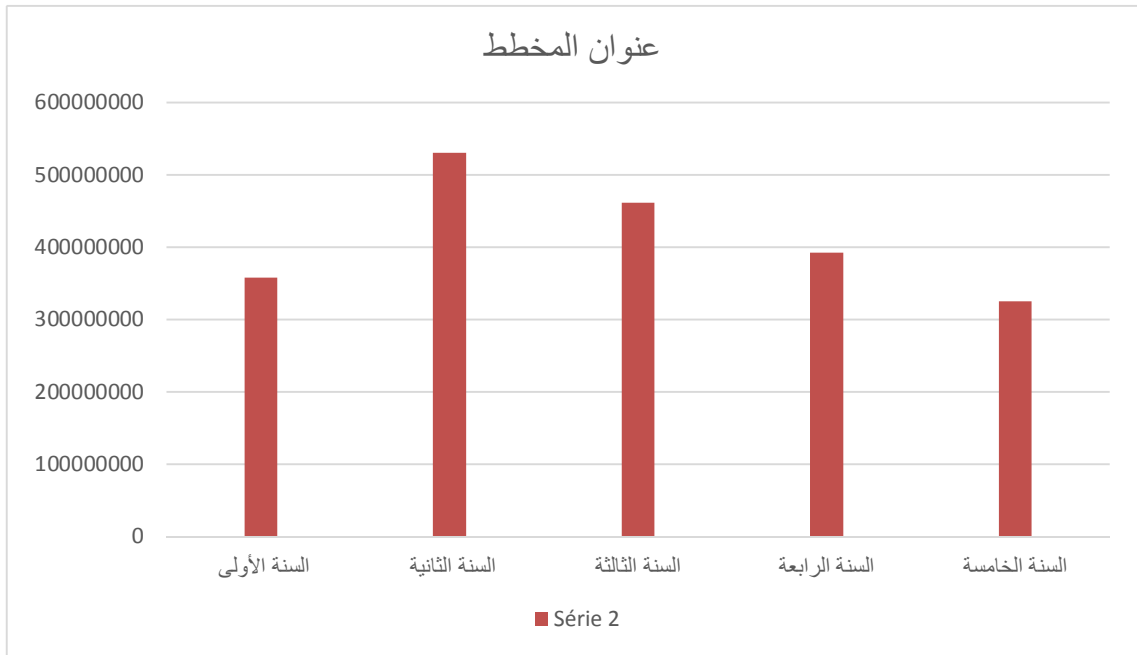
من خلال الشكل البياني نلاحظ أن Frng يحقق أعلى قيمة له في السنة الثانية والمقدرة ب (537897816 ون) بعدما كانت (364733245 ون) وهذا راجع لسببين:

(1) الزيادة في الموارد الدائمة من خلال الزيادة في رؤوس الأموال الخاصة أو الزيادة في الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

(2) التخفيض في قيمة الاستخدامات المستقرة بالتنازل عن جزء من الاستثمارات وهو ما أدى إلى تحقيق هذا الفائض من الأموال.

سيبدأ بعد ذلك في الانخفاض ليصل لأقل قيمة له في السنة الخامسة والمقدرة ب (335448554 ون) والذي يرجع إلى انخفاض في الموارد المالية للمؤسسة مقابل الارتفاع في حجم الاستثمارات.

الشكل 03: احتياج رأس المال العامل BFRG.

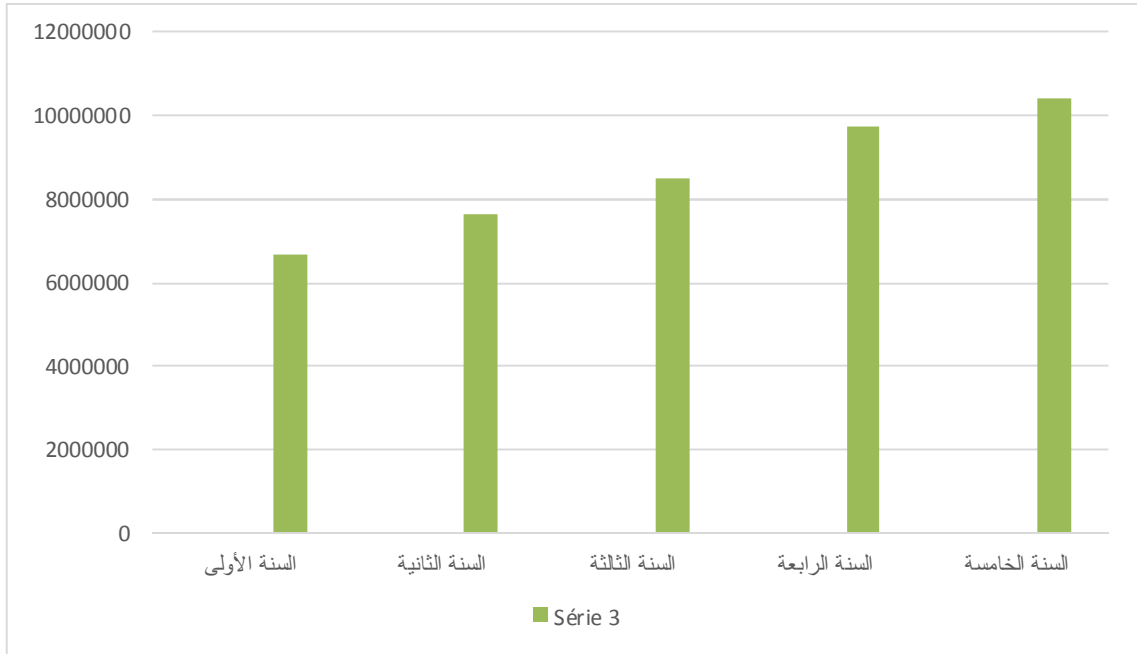


المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول 03 أعلاه.

التعليق:

نفس الشيء بالنسبة لاحتياجات دورة الاستغلال Bfrg ، نلاحظ أن أعلى قيمة لها كانت في السنة الثانية والمقدرة ب (530254900ون)، وذلك راجع إلى ارتفاع في احتياجات دورة الاستغلال بصورة أكبر من موارد دورة الاستغلال ليبدأ بعد ذلك في الانخفاض ليصل إلى أقل قيمة له في السنة الخامسة بمبلغ (325033705 ون) وذلك إما لانخفاض احتياجات دورة الاستغلال أو لزيادة موارد الاستغلال.

الشكل 04: تطور الخزينة TN خلال خمس سنوات.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول 03 أعلاه.

التعليق:

ما يلاحظ على المبالغ المالية للخزينة TN أنها في ارتفاع تدريجي في السنة الأولى (6658245 ون) الى السنة الخامسة (10414849 ون) وذلك راجع لأن الاحتياج في رأس المال العام الإجمالي (Bfrg) كان ينخفض بمعدل اقل من الانخفاض في (Frng) وهذا ما حقق فائض في التمويل.

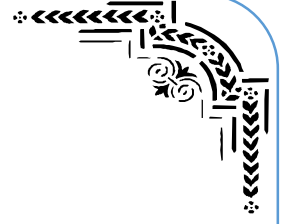
خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة-، توصلنا الى النتائج الآتية:

- يقدم بنك الفلاحة مجموعة متنوعة من القروض لزيائنه متمثلة في: قروض الاستغلال، قرض الرفيق، قروض الاستثمار، قرض التحدي والقروض الخارجية.

تتم عملية منح القروض بالبنك عبر عدة مراحل هي: مرحلة الاستقبال، مرحلة الدراسة ومرحلة اتخاذ القرار.

الخاتمة



الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في إنعاش الاقتصاد الوطني، فهي تعتبر أحد وسائل التمويل الفعال إذا يمكن القول أنها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي الوطني لحد الآن، وذلك من خلال المساهمة في تنمية الاقتصاد عن طريق تقديم القروض للفئات والمؤسسات من أجل القيام بمشاريعهم مقابل الحصول على فوائد.

وقد حاولنا من خلال موضوعنا هذا والمتعلق بتمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المصارف في تمويل المشاريع الاستثمارية متوقف على الدراسة الموضوعية والفعالة لأهم الجوانب المتعلقة بها، وذلك بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة المسيلة" وإعطاء نظرة أوسع حاولنا تسليط الضوء من خلال مساهمة الوكالة البنكية المسيلة توصلنا بناء على المعطيات التي تخص قرابة 5 سنوات من نشاط الوكالة فيما يخص تمويلها لمشروع استثماري خلال هذه الفترة أنها استطاعت تحقيق نتائج مرضية.

1-النتائج: تم التوصل الى النتائج النظرية والميدانية الآتية:

- يعتبر البنك حلقة أساسية في تمويل المشاريع باعتباره يحقق تنمية الاقتصاد الوطني؛
- البنك التجاري هو عبارة عن وسيط بين المدخرين والمقترضين؛
- يلعب التمويل دورا فعال في تحريك عجلة الاقتصاد؛
- فيما يخص دراسة ملفات القروض فإن هذه الدراسة يكتسبها العديد من النقص وهذا نتيجة لقلّة المعلومات والمعطيات التي تفيد البنك في التشخيص غير المالي للمؤسسة مثل: تطوير الأسعار، والتقلبات الاقتصادية؛
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من الإجراءات والتدابير لمنح القروض وهذا لنفاذ خطر عدم استيراد مستحقاته؛
- المشاريع الاستثمارية هي العمود الفقري لنشاط الاقتصادي.

2-نتائج اختيار الفرضيات:

- 1) تحقق الفرضية الأولى البنوك التجارية مؤسسة مالية تقوم بتلقي الودائع وإعادة اقرضها من خلال منح الائتمان لتحقيق التنمية.
- 2) تحقق الفرضية الثانية والقائمة على أن المشاريع الاستثمارية هي مشاريع يقوم بها المستثمرون من أجل استثمار أموالهم وتحقيق الربح.

3) تحقق الفرضية الثالثة بأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يساهم لحد كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية.

3-الإقتراحات:

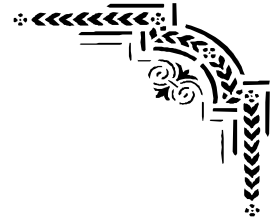
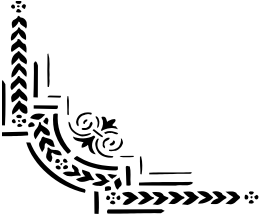
1. قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار يجب التأكد من تحقيق الأرباح وتوفير ما يلزم لمواجهة المخاطر المحتملة الحدوث، وذلك عن طريق القيام بدراسة دقيقة لكل مشروع استثماري؛
2. من بين العديد من المشاريع الاستثمارية المتاحة والمقترحة للإنجاز، يجب على المؤسسة اختيار القليل منها وما يتناسب بإمكانياتها بشكل يسمح لها بالتحكم في عملية الإنجاز عوض أن تقبل عدة مشاريع بعدها تتدخل مصالح كل مشروع مع مصالح المشاريع الأخرى؛
3. على البنك إتباع سياسة أكثر صرامة للحفاظ على حقوقه مع الزبائن الجدد؛
4. تطوير العلاقات بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية من أجل التبادل في الخبرات والكفاءات.

4-أفاق البحث:

يمكن مستقبلا إثراء هذا الموضوع بدراسات أخرى، نظرا لتجده وتأثره بالتطورات الحاصلة في السنوات المقبلة ومنها نذكر:

- دراسة الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الاقتصادية؛
- كما يمكن التطرق لتقنيات التمويل الجديدة الناتجة عن إتباع الدول المتقدمة والتكنولوجيا العالية.

قائمة المراجع



قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- 1- بوعتروس عبد الحق ، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- 2- الخضيرى أحمد محسن، البنوك الإسلامية (إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995)، ط2.
- 3- خلف حسن فليح، النقود التجارية، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2006.
- 4- رمضان زياد ، الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن، 1997.
- 5- زيادة رمضان سليم جودة احمد محفوظ: إدارة البنوك، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 1996.
- 6- ساحل محمد ، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.
- 7- شاهين محمد محمد عبد الله ، سياسات التمويل وأثرها على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، 2017.
- 8- الصيرفي محمد، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2017.
- 9- عبد الفضيل محمد احمد ، الأوراق التجارية وعمليات البنوك، ادارة النهضة العربية، سنة 1999.
- 10- عبد القادر خليل، الاقتصاد البنكي مدخل معاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، المدية، 2016.
- 11- عجمي هيكمل ورمزي ياسين أرسلان، والنقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
- 12- ماضري توفيق محمد ، إدارة جدولة المشاريع، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
- 13- محمد الفاتح محمد البشير المغربي، إدارة التمويل المصرفي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2017.
- 14- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 15- مشهور هذلول أكرم حداد، النقود والمصاريف ومدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2008.
- 16- الوادي حسين محمود وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة، ط2 و عمان، 2014.

ثانياً: المذكرات:

- 17- خالد سيرين ، وادي عبد المالك: دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة البويرة، الجزائر، سنة 2020/2019.
- 18- دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، سنة 2018.
- 19- شايب محمد ، أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على فعالية أنشطة البنوك التجارية الجزائرية، دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بسطيف، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2007.

20- نويوة نورة ، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة-الجزائر، سنة 2017-2018.

ثالثا: الملتقيات

21- حياة نجار، مليكة زغيب، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، "الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 7 و 8 ديسمبر 2004.

رابعا: القوانين والتقارير

21- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3، القانون 01/88، الصادر بتاريخ 13 جانفي 1988.

خامسا: الكتب باللغة الأجنبية

23-Gerard Afonsi, pratique de gestion et d'analyse financières les éditions d'organisation, Paris, 1984.

الملاحق

الملاحق

الملاحق رقم (01) : طلب تمويل
تسوية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DEMANDE DE FINANCEMENT (ANNEXE 1)

I – IDENTIFICATION DU CLIENT

Nom ou Raison sociale.....
Forme juridique :

- Personne physique (affaire personnelle)
- E.U.R.L
- S.A.R.L
- S.P.A
- SNC

Client de la BADR : Oui - Non (1)

Consultation de la Centrale des Risques « Banque d'Algérie ».

Adresse professionnelle :

Téléphone :

Adresse personnelle du demandeur :.....

Téléphone :

Nature de l'activité :

Chiffre d'affaires prévisionnel:DA

Création.....

Extension.....

Revenus nets ou bénéfice prévisionnel :DA

(1) – Rayer la mention inutile

ستودج

II - OBJET DU CREDIT

- o Matériel(s) et équipement(s) ⁽²⁾:

Description	Nombre	Fournisseur	Prix H.T DA	Prix T.T.C DA

- o Véhicule(s) ⁽²⁾:

Description	Nombre	Fournisseur	Prix H.T DA	Prix T.T.C DA

Je certifie que les informations fournies ci-dessus et les documents complémentaires remis avec cette demande de crédit, sont sincères et exacts. Je m'engage à tenir la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural - BADR informée de toute modification relative aux informations ci-dessus communiquées.

Fait à :Le :

Signature et cachet

(1) Joindre l'agrément ANDI pour les avantages accordés

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf à M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
Sciences de Gestion
Département:

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): تولي نعيم المولود(ة) بتاريخ: 12 03 1999 ب: السيدي

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 119990996010410000 الصادرة بتاريخ: 09 01 2022 بـ: بلدية أ. و. م. ح. ج.

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم إحصائية تخصص: تقديرات وبيانات خلال السنة الجامعية: 2022-2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: حسابات الميزان والميزان التجاري في
تحويل الاستثمار إلى استثمارية

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 20/01/2024

التوقيع و البصمة

شاهد المصادقة على الإمضاء
الذي وقعته تولي نعيم
السيدي تولي
بتاريخ 20/01/2024

41



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والتزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

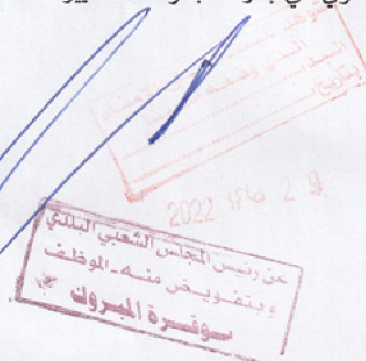
الطالب (ة): حاجي زرينة المولود(ة) بتاريخ: 1999/07/20 ب: المسيلة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رس.) رقم: 14999 098 50 28 68 0008 الصادرة بتاريخ: 17/04/2025 من بلدية تياروفا حجاج
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص اقتصاديات وتكاملها خلال السنة الجامعية 2024/2025
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية

أصبر بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والتزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/05/29

التوقيع و البصمة





عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه الموظف
سوقسرة المبروك

المخلص:

تندرج هذه الدراسة في إطار الاهتمام بتمويل المشاريع الاستثمارية من قبل البنوك التجارية، لأجل المساهمة في تحسين معدلات النمو ومؤشرات التنمية، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة المسيلة-، من خلال المقابلة الشخصية مع رئيس مصلحة القروض للوصول الى كيفية مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، تمويل، المشاريع الاستثمارية، بنك BADR

Abstract:

This study falls within the framework of interest in financing investment projects by commercial banks, in order to contribute to improving growth rates and development indicators. To get to how commercial banks contribute to financing investment projects.

Keywords: commercial banks, financing, investment projects, BADR Bank